اقتصاد

فوق الطاولة

قائمة الـ٤٥

علي محمود هاشم

ها قد أنهينا الخطوة الأسهل بعد وضع قائمة السلع القابلة للإبدال محلياً للتخفيف من «وزنها النسبي» في قائمة المستوردات، ولم يبق أمامنا سوى تلك السلسلة الطويلة والمعقدة من البيروقراطية اللازمة لتوفير البنى اللوجستية والتمويلات، لوضع المبادرة حيز التنفيذ!

لا يجدر بالاقتصاد الوطني أن يشعر بالقنوط وهو يرقب الأشهر التسعة التي أنفقتها «وزارته» على إنجاز مهمة سهلة للغاية كـ«وضع قائمة» السلع التي يمكن إنتاجها محلياً، إحلالاً للمستورد منها، إذ لو حالفنا الحظ قليلاً خلال السنوات العشر القادمة، وهي، بالقياس الموضوعي، المدة المتوقعة لاستكمال المتطلبات الضرورية لحقن تلك السلع في أسواقنا، فقد لا نحتاج إلى هذه المبادرة أصلاً، وخاصة إذا ما قضى الغرب نحبه جراء الضجر، انتظاراً لاستجابة إنتاجية ما مع الحصار الخانق الذي يفرضه على اقتصادنا، لكن، ماذا لو بقي الغرب حيّاً خلال تلك المدة؟

«إحلال المستوردات»، هذه المبادرة التي أطلقتها الحكومة نهاية العام الماضي، تطورت بطريقة «الزحف» من قائمة تحوي ٢٠ سلعة مرشحة للإبدال إلى ٤٥ وفقط، ورغم قتامة هذا الإنجاز، فليس أمام اقتصادنا سوى هذا النوع من «القش» ليتعلق به!

بطبيعة الحال، ولأن اقتصادنا لم يعد قادراً على مجاراة زحف خططنا الخاصة لـ«اقتصاد الحرب» ثمة حاجة ملحة إلى برنامج زمني واضح قابل القياس لجعل مبادرة البدائل الـ٤٥ واقعاً قريباً يختزن بعداً مصيرياً في سياق الإصلاح الهيكلي للتفلّت الرهيب في ميزاننا التجاري، ولتلطيف حصة الطلب الداخلي من التجارة الخارجية، إلى جانب دعم التشغيل بحدود مقبولة تدفع الطلب الفعال من عنق الركود، وقد تبدد –تالياً– الإحجام النفسي عن الاستثمار المحلي.

إذاً من قد يضع ذلك البرنامج الزمني؟

إذا استمرأ وزير الاقتصاد فكرة «المهام الجليلة» فهذه فرصته المؤكدة لتسجيل حضوره التاريخي في التصدي للحرب الاقتصادية، وإذا ما قبل هذا التحدي، فلربما يجد للحكومة منفذاً مناسباً لتفريغ نزوعها الجارف نحو إنفاق الـ٤٠ مليار ليرة التي خصصتها لدعم إقراض «المستثمرين الجادين»، ويضع حداً لحرج البيانات المتضاربة «الموجّهة» التي يصدرها المصرف الصناعي حول كتلة تمويلاته الإنتاجية، لا بل، وما إن يُطعّم قائمة الـ«٤٥» ببعض السلع المتاحة والقادرة على اصطناع سلاسل قيمة، فلربما يؤسس لتحقيق مبادرته السابقة في تنمية قطاع تصديري تلوح أسواقه في الأفق مع تزايد إصرار العبور إلى العراق من خلال المعابر المشتركة.

إن فعل، فحينها قد تصحّ تسميته بـ«رجل اقتصاد الحرب».

وزير التعليم العالي: لا زيادة على أقساط الجامعات الخاصة

سنوات الخدمة للمسرحين لن تحتسب عند التقدم للمسابقات.. والقادري لـ«الوطن»: لتذليل الصعوبات وتسهيل حصولهم على الفرص

هناء غانم

ناقش مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس استعدادات وزارة التعليم العالي لقبول الناجحين في الثانوية العامة بجميع فروعها في الجامعات (العامة والخاصة) والمعاهد للعام الدراسي القادم، إضافة إلى التحضيرات الجارية لإعلان المفاضلة العامة، مؤكداً على ضرورة اتخاذ كل ما من شأنه تيسير الأمور على الطلبة، وتأمين متطلبات نجاح المفاضلة العامة وعملية التسجيل الجامعي بجميع مراحلها.

وبحسب بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) تم تكليف وزارتي التربية والتعليم العالي بإعداد برنامج توجيهي وتنفيذي للتنمية البشرية في المدارس والجامعات، بهدف الحدّ من مفرزات الحرب الإرهابية على الطلاب من النواحي النفسية والاجتماعية والتربوية، وتنمية مهاراتهم وقدراتهم العلمية.

واعتبر رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أن مؤشرات النجاح التي تشهدها العملية التربوية والتعليمية تؤكد أن سورية في الطريق الصحيح لتجاوز الحرب وإعادة بناء ما دمره الإرهاب على كافة الصعد الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

وفي تصريحات للصحفيين، بين وزير التعليم العالي بسام إبراهيم أن الوزارة بدأت بالتحضير للمفاضلة العامة للقبول في الجامعات بعد إقرار الأعداد المطلوبة حسب حاجة الجامعات وسوق العمل والوزارات، مؤكداً عدم وجود أي زيادة في أقساط الجامعات الخاصة للعام الدراسي القادم، في حين تم توحيد الأسعار الإدارية والخدمية للوثائق الممنوحة للطلاب.

من جانبه، وصف وزير التربية عماد العزب نتائج الثانوية العامة بالمنطقية والمعقولة، إذ كانت نسبة النجاح في الفرع العلمي أعلى بقليل من العام الماضي، والفرع الأدبي مماثلة تقريباً، مبيناً أن الوزارة تعمل على تطوير المناهج وتأهيل الكوادر التدريسية، وتواصل تعاونها مع وزارة التعليم العالي في مجال التنمية البشرية وتطوير قدرات الطلاب لتجاوز آثار الحرب ومفرزاتها.

وفي سياق آخر، وافق المجلس على عدم احتساب السنوات التي قضاها المسرح في الخدمة الإلزامية أو الاحتياطية عند التقدم للمسابقات والاختبارات التي تجريها الجهات العامة، وذلك تنفيذاً لتوجهات الدولة بدعم وتمكين المسرحين من خدمة العلم.

في تصريح لـ«الوطن» بينت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريمه القادري أن الوزارة تقدمت بذلك المقترح للحكومة، وقد تم إقراره خلال الجلسة، وأن هدف هذا الإجراء تذليل بعض الصعوبات التي تواجه المسرّحين، لسهولة حصولهم على الفرص المتاحة ضمن المسابقات التي تعلن عنها الجهات الرسمية.

وأوضحت أن هذا الدعم للمسرحين ليس الأول من نوعه، بل عملت الوزارة على قبول المسرحين الذين كانوا قد تقدموا قبل التحاقهم بخدمة العلم إلى مسابقة ولم يستكملوا أوراقهم.

وفيما يخص الجودة، اعتمد المجلس مقترحات هيئة التخطيط والتعاون الدولي والأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء المتعلقة بتطوير منظومة الجودة، نظرا لأهميتها في ضمان سلامة المنتجات المحلية والمستوردة وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات السورية وتعزيز نفاذ الصادرات السورية إلى الأسواق الخارجية.

وتضمنت المقترحات تطوير الإطار التشريعي والبنية التحتية للجودة، ومراجعة المواصفات القياسية السورية، وضبط كفاءة المخابر المختصة باختبار المنتجات لتكون متوافقة مع المواصفات الدولية الناظمة للجودة.

في هذا الإطار، بين رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي عماد صابوني أن البنية التحتية الوطنية للجودة تعنى بتسهيل نفاذ المنتجات السورية للأسواق الخارجية سواء كانت مادية أو خدمات، وذلك يتطلب مطابقة هذه المنتجات لمتطلبات الأسواق وضمان توافقها مع المعايير والمواصفات المعمول بها، مشيراً إلى أنه سيتم اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتعزيز هذه البنية.

وفيما يخص مدينة تدمر، قرر المجلس إعادة تأهيل البنية التحتية للخدمات الأساسية في المدينة المحررة من الإرهاب، وفقاً للأولويات، وتم تكليف وزارة الثقافة التنسيق مع المحافظين لترميم الأوابد الأثرية المتضررة من الإرهاب واستثمارها في تطوير الجانب السياحي في المحافظات، ما ينعكس إيجاباً على التنمية المحلية وصون الإرث الثقافي والحضاري.

وحول البنية التحتية، وافق المجلس على كتاب وزارة الإدارة المحلية والبيئة المتعلق بتنفيذ مشروع صيانة زفتية دورية وإسعافية لطريق (السفيرة– الجبول– خناصر– أثريا) الذي يعتبر الشريان الوحيد الذي يربط حلب بالمناطق الوسطى والجنوبية والغربية حالياً، وذلك بهدف ضمان جودة الحالة الفنية للطريق نتيجة الغزارة المرورية للمسافرين من وإلى حلب واستمرار تدفق الشاحنات الكبيرة على هذا الطريق الحيوي.

وفيما يتعلق بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، طلب المجلس من الوزارة تكثيف البرامج التنموية التي تستهدف شريحتي الأطفال والنساء، وتوسيع النشاطات التوعوية التي من شأنها دعم جهود الدولة السورية لترسيخ الهوية الوطنية، وتطوير الموارد البشرية بما يتناسب مع مرحلة إعادة الإعمار.

هذا وقدم وزير الصحة نزار يازجي بصفته رئيس اللجنة المكلفة متابعة تنفيذ المشاريع الحكومية في محافظة حمص عرضاً حول الواقع الخدمي والتنموي في المحافظة، وكلف المجلس رئيس اللجنة التنسيق مع محافظ حمص لإعداد رؤية تطويرية للمحافظة تركز على استثمار المفاصل الاقتصادية فيها بالشكل الأمثل، واستنهاض المقومات التنموية التي تتمتع بها المحافظة لتحسين الواقع الخدمي فيها.

مدير «الحبوب» لـ«الوطن»: التصدير والتبادل بين قمحنا القاسي والطري المستورد ممكن ولن أذكر كميات الأقماح المستلمة

علي محمود سليمان

صرّح مدير عام المؤسسة السورية للحبوب يوسف قاسم لـ«الوطن» بأن القرار الصادر بإيقاف شراء الأقماح من الفلاحين والمنتجين هو فقط في محافظة الحسكة، مع إتاحة المجال لهم لتسليم أقماحهم في محافظات بديلة هي الرقة وحلب وحمص وحماة ودمشق على أن تتكفل المؤسسة بدفع نفقات النقل وفق التسعيرة المعتمدة.

وبين قاسم أن قرار وقف عملية استجرار القمح في الحسكة جاء بسبب قيام ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية– قسد» و«وحدات الحماية الكردية» العمود الفقري لـ«قسد» بإجراءات تحول دون الاستمرار في استلام المحصول في المراكز المعتمدة في الحسكة، ولذلك تم إغلاق المراكز الأربعة في المحافظة إذ قامت تلك الميليشيات بمنع التحرك بالأقماح في المراكز، إضافة إلى أن عمليات الحصاد في الحسكة قد وصلت إلى نهايتها وما تبقى هي عمليات التوريد.

يشار إلى أن «قسد» مدعومة من الاحتلال الأميركي تسيطر على مناطق في شمالي وشمالي شرقي البلاد، وبدعم وتحريض منه؛ تسعى إلى تنفيذ مشروع انفصالي في المنطقة.

وأشار قاسم إلى أن عملية استجرار وشراء الأقماح من الفلاحين والمنتجين ما زالت مستمرة في المراكز في باقي المحافظات، لافتاً إلى أن المؤسسة سحبت مبلغ ١٧٥ مليار ليرة سورية من مصرف سورية المركزي من أصل ٤٠٠ مليار ليرة خصصتها الحكومة لشراء موسم الأقماح للعام الحالي، وتم توزيع المبلغ على المحافظات لتوزيعه عند تجهيز قوائم الشراء في كل محافظة، وتم رفع طلب للحصول على ٥٠ مليار ليرة سورية إضافية للاستمرار بعمليات الشراء.

واعتذر قاسم عن ذكر رقم إجمالي الكميات المستلمة من محصول القمح مبرراً ذلك بأن ذكر الرقم الإجمالي أصبح سلبياً، كما هي سلبية ذكر أرقام المخازين الإستراتيجية لجهة استغلال البعض لهذا الرقم والعمل على الإضرار بالاقتصاد الوطني، أما ما تصرح به وزارة الزراعة عن الإنتاج فهو أمر عائد لها، مبيناً أن المؤسسة قامت بتوزيع ٨ ملايين كيس خيش وما يزال ٦ ملايين كيس خيش متوافرة لدى المؤسسة.

وأفاد قاسم بأنه من الممكن أن تجري عمليات تصدير وإجراء صفقات تبادل بين القمح القاسي السوري والقمح الطري المستورد، وهو أمر وارد، ويمكن إجراء مذكرة خاصة به عند الانتهاء من استلام كامل الموسم الحالي ورفعها إلى رئاسة مجلس الوزراء مع كامل المقترحات، موضحاً بأن هذا الإجراء حدث لمرة واحدة فقط، وكل ما يتداول في هذا الخصوص هو مجرد شائعات، حيث تم إبرام عقد في العام ٢٠١٥ لتصدير ٢٥ ألف طن قمح قاس بمعدل كل واحد طن قمح قاس مقابله واحد طن قمح طري بمقابل عائد مادي ١٢٥ دولاراً لكل طن لمصلحتنا، وعدا ذلك لم يجر توقيع أي نوع من هذه العقود لا في فترة التسعينيات ولا غيرها وهي مجرد شائعات.

ونوه قاسم بأن المرحلة الحالية من عمليات الاستلام تعتبر ما بعد الذروة مع قرب انتهاء الموسم الذي يتوقع أن يصل إلى نهايته في بداية شهر آب، مع التأكيد على استمرار المؤسسة بشراء كل ما يعرض عليها من مادة القمح في مراكزها التي أصبحت ٣٩ في المحافظات بعد إغلاق ٤ مراكز في الحسكة.

رئيس ضابطة المكافحة:

مهربون كبار يخزنون بضائعهم في المنازل السكنية بدل المستودعات

عبد الهادي شباط

كشف رئيس ضابطة المكافحة بالجمارك المقدم إياد عدرا لـ«الوطن» عن ضبط مستودع كبير لتخزين أدوات ولوازم التمديدات الصحية وآلة لتصنيع البراغي، ونحو ٨ أطنان من الصفائح المعدنية، وقد تمت المصالحة عليها في اليوم نفسه من قبل أصحابها بعد مصادرتها وتنظيم القضايا الخاصة بها.

وبيّن أن الكثير من كبار المهربين باتوا يتجهون لاستئجار منازل سكنية لتخزين مهرباتهم، وذلك بدلاً من المستودعات التي عادة ما يستخدمونها، والسبب هو الحملة التي تنفذها الجمارك على تلك المستودعات، بناء على إستراتيجية تستهدف ضرب شبكات التهريب الأساسية، والتركيز على كبار المهربين، والوصول إلى مستودعاتهم، لكونهم يمثلون الحلقة الأساس في عمليات التهريب التي تتفرع عنها بقية الحلقات، وصولاً لشريحة المهربين الصغار والمتعيشين الذين عادة ما يكونون في الواجهة عبر عرضهم للمواد المهربة وبيعها على البسطات أو في بعض المحال.

وبين المقدم أن رؤية العمل الجمركي تنسجم مع توجهات الحكومة في القضاء على ظاهرة التهريب وتجفيف منابعها عبر التركيز على القضايا الكبيرة، ومتابعة كبار المهربين ومستودعاتهم، وتكثيف الحضور الجمركي والدوريات على مداخل المدن والطرقات الرئيسة لضبط حركات التهريب، وأن هذا الإجراء يصب في حماية الإنتاج والصناعة المحلية، ويضمن عدم دخول مواد مجهولة المصدر والمواصفات، وأن خطط عمل الجمارك تتجه نحو مكامن التهريب الأساسية لمعالجتها وضبطها عبر التمركز على نقاط ومعابر التهريب.

رد

زيت الزيتون السوري إلى ٤٤ دولة

وردنا الرد التالي من الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي:

إشارة إلى ما ورد في صحيفتكم بخصوص مجريات اجتماع لجنة الزيوت والدهون في هيئة دستور الغذاء CODEX في ماليزيا حول أن غياب سورية يحرم سورية من تصدير زيتها نوضح ما يلي:

بشأن مقترح حذف تصنيف زيت زيتون البكر العادي من قائمة الزيوت الغذائية نبين أن المواصفة المعدلة لم يتم اعتمادها بشكل نهائي وإنما تتم مناقشتها من مجموعة العمل الإلكترونية في لجنة دستور الغذاء التي لها نقطة ارتباط مع هيئة المواصفات والمقاييس السورية.

يتميز زيت الزيتون بمواصفات حسية وتذوقية مميزة ومتنوعة تلبي حاجات شريحة واسعة من المستهلكين محلياً وعالمياً وهذا ما دلت عليه المؤشرات التصديرية خلال الأعوام السابقة حيث بلغت كمية المصدر من زيت الزيتون لموسم ٢٠١٦– ٢٠١٧ حوالي ٣٢ ألف طن وجهت إلى ٤٤ دولة وفي موسم ٢٠١٧– ٢٠١٨ حوالي ٣٠ ألف طن، مع دخول الزيت السوري إلى أسواق عالمية جديدة، هذا وقد صدر خلال الموسم الحالي حوالي ٨٦١٩ طناً حتى تاريخه.

المدير العام
الدكتورة ماجدة مفلح

الحكومة تدعو جهاتها لتسديد أكثر من ٧٥ مليار ليرة للإسكان

وفاء جديد

علمت «الوطن» من جهات حكومية أن ديون الشركات التابعة لوزارة الأشغال العامة والإسكان المستحقة من عدد من المؤسسات الحكومية الأخرى تجاوز ٧٥ مليار ليرة سورية بكثير، الأمر الذي دفع مجلس الوزراء لتكليف الجهات المعنية بدراسة واقع الالتزامات المالية المترتبة عليها لمصحلة شركات ومؤسسات الإنشاءات.

مصادر وزارة الأشغال العامة والإسكان بينت لـ«الوطن» أن تسديد الالتزامات المالية المستحقة لشركات ومؤسسات الإنشاءات العامة من قبل الجهات العامة كنوع من تحصيل الديون؛ يمنحها القدرة على تأمين مستلزمات عملها ورواتب عمالها، والمواد اللازمة لإكمال المشاريع التي تعمل بها، موضحة أن شركات الإنشاءات العامة تنفذ مشاريع لمصلحة الجهات العامة، ولها الكثير من الديون المترتبة عليها.

ولفتت إلى أنه من الممكن أن يزيد حجم المشاريع بناء على ذلك، بعد أن تتوافر السيولة لدى هذه الشركات والمؤسسات، وسيصبح بإمكان الشركات النهوض بقوة لتنفيذ مشاريع أكثر، وتأمين مستلزماتها كافة، سواء مستلزمات الإنتاج أو الآليات وكل ما يتطلبه سير العمل.

وبينت أن تمويل الشركات ذاتي، وأن رقم الديون كبير –من دون تحديد رقم دقيق أو حتى قريب من الواقع– لكن لم يتضح بعد، وهو قيد الجرد، حيث تم طلبه بناء على جلسة مجلس الوزراء، لافتة إلى عدم توافر السيولة الكافية لدى بعض الجهات العامة ولم تستطع تسديد الكشوفات المستحقة للشركة.

وأوضحت أن الآلية التنفيذية لذلك مرتبطة بوزارة المالية، فهي التي تحددها وهي التي تمول الجهات العامة وتمول الوزارات لتدفع الكشوف، مشيرةً إلى أن ذلك يتم وفقاً للأولويات، فهناك مشاريع مهمة وأخرى أكثر أهمية، حيث يتم تقديم الكشوف للمشروعات ذات الأولوية الاقتصادية دون إيقاف بقية المشروعات، أي تلك التي تعطي مردوداً اقتصادياً عند استثمارها ينعكس على اقتصاد البلد وليس الشركة، على سبيل المثال معمل أدوية أو مصنع ينتج لمصلحة المواطن ولمصلحة الاقتصاد الوطني.

ورأت المصادر أن منعكسات تسديد الالتزامات المالية إيجابية تساعد على تحسين الأداء وتأمين السيولة اللازمة، وسيكون هناك نهوض بواقع شركات ومؤسسات الإنشاءات العامة، ومختلف المشروعات الإنشائية لكل الجهات العامة على مستوى القطر.

ونوهت بأن تسديد الالتزامات المالية المترتبة على الجهات العامة يساعد على حل الكثير من المشكلات التي تعترض عمل الشركات وتحسن منه، فهذه الشركات كذلك الأمر لديها التزامات حكومية والتزامات خاصة للمتعهدين.

ولفتت إلى أن الالتزامات المالية كبيرة، وسيتم دفعها وفقاً لأولويات كل شركة ومشروعاتها، وبالتالي سوف تسهم في تحسين الواقع الاقتصادي للشركات بحيث تحدث آلياتها ومنشآتها وتؤهلها للدخول في مشاريع كثيرة.

وكان مجلس الوزراء قد كلف كلاً من وزراء الإدارة المحلية والبيئة، المالية، الأشغال العامة والإسكان ورئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي، عقد اجتماع مشترك، لدراسة واقع الالتزامات المالية المترتبة على الجهات العامة لمصلحة شركات ومؤسسات الإنشاءات العامة، لقاء تنفيذها مشاريع في المحافظات كافة ووضع الآلية التنفيذية لتسديدها، وفقاً للأولويات وبما لا يتعارض مع استمرارية تنفيذ المشاريع الأخرى.